المراد بالنقيض فيه نقيض التمييز الجواب الثالث ان المراد
بالنقيض في التعريف نقيض التمييز لا نقيض الصفة كما هو
الجواب الثاني ولا نقدر مضافا في المبني عليه وهو قوله
لانقائض لها كما هو الجواب الاول لكن نقول ان عدم نقيض
التصور الذي هو مبني عليه يستلزم عدم نقيض التمييز
الذي هو المعتبر في تعريف العلم فيكون عدم نقيض التمييز
فرعا عن عدم نقيض التصور لانه لازم له فقوله الشيء بناء على
انها لانقائض لها اي بناء على ان التقائض للتصورات اللازم له
عدم التقائض لتمييزها وجعله عدم النقايض للتصورات
مبنيا عليه انما هو باعتبار ما يلزمه من عدم النقايض لتمييزها
الذي اوجبته التصورات باعتبار ردانه كما هو مبنى الاعتراض
حينئذ يكون البناء صحيحا لكن فيه ان ادعاء الفرعية اليتيمة
اقتضاها الاستلزام المذكور امر لا دليل عليه الا ترى ان في
التصديق الذي هو الصفة الحقيقية على ما سبق نقيض التمييز
الذي هو الامتيات او الشق ومع ذلك لا نقيض للتصديق وكذا ادعا
ان نقيض التصور ونقيض التمييز مثلا رزمان امر لا يدل له
من دليل ولا دليل عليه ودعوى ان ذلك امر بديهي غير
مسموعة فان قلت مقتضى بناء شمول التعريف للتصورات
على انها لا نقائض لتمييزها كما هو مقتضى جواب الاول
يقتضي توقف الشمول على كون التصورات لا نقائض لتمييزها
مع ان الشمول ثابت توقف على ذلك اذ التعريف شامل للتصورات
ولو قلنا ان لتمييزها نقائض لان تمييزها واي كان له نقائض
الا ان المتعلق فيها وهو الماهية المتصورة بالتمييز الذي هو
الصورة لا يحتمل تلك النقايض لان كل متصور لصورته
لا يحتمل غير صورته فيكون شمول التعريف للتصورات اذا كان

عم
عدم محـ

لتمييزها

لتمييزها نقايض مبنيا على عدم احتمال المتعلق لتلك النقائض
ولا يخفى ان عدم الاحتمال للنقيض محقق على القول بانه
لانقائض لتمييز التصورات لعدم النقيض فالاولى جعل
المبني عليه حينئذ عدم احتمال المتعلق للنقيض لجريانه على
القولين لا عدم النقيض لها فالجواب ان بناء شمول التعريف
للتصورات على عدم احتمال المتعلق لنقيض التمييز انما يتم
في التصورات بالكنه اذ كل متصور بالكنه لا يحتمل غير صورته
الحاصلة لما انه لا يمكن تعدد حقيقة الشيء واما في التصورات
بالوجه فلا يتم اذ يمكن ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة
فكما يمكن احضاره باحدها يمكن احضاره بالاخر وحينئذ يكون
المتعلق المتصور باحدها يحتمل النقيض وهو اللازم الاخر
مثلا لو فرض اللاضاحك بالفعل نقيض الضاحك بالفعل
فلا شك ان الانسان المتصور باحدها يحتمل ان يتصور بالاخر
وهذا بخلاف بناء الشمول على انها لا نقائض لها فانه شامل
للمتصور بالكنه وللمتصور بالوجه على انه لو سلم ان المتصور
بالكنه او بالوجه لا يحتمل غير صورته الحاصلة فيقال ان
بناء شمول التعريف للتصورات على انها لا نقائض لها انما
هو بحسب الواقع على زعمهم وهو لا ينافي بناءه على شيء اخر
على تقدير ان لها نقائض وذلك الشيء الاخر هو عدم احتمال
المتعلق للنقيض فيجوز ان يكون مبناه بحسب الواقع عدم
النقيض وبحسب فرض النقيض لها عدم الاحتمال للنقيض
فتامل قوله على ما زعموا راجع لقوله لا نقائض لها وعبر بالزعم
اشارة الى ضعف هذا القول عنده وذلك لانه يخالف
ما اقتضاه كلام المنطقيين من ان للتصورات نقائض
حيث قالوا نقيضا المتساويين متساويان ونقيض الاعم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)